International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)

IJFAES

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

December 2025

دور الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها: دراسة تطبيقية بمكة المكرمة

عبد العزيز بن محمد بن عبد الله العبيدي
باحث ماجستير، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
aalabeedi@stu.kau.edu.sa

عبدالرحيم عبد الحميد الساعاتي
أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
asaati@kau.edu.sa

ملخص

هدفت الدراسة الى تحليل واقع مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها في مكة المكرمة، وتحديد مجالات التعاون الممكنة بين الغرف التجارية والجهات الوقفية، واستكشاف أبرز المعوقات التي تحدّ من هذا الدور المؤسسي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (40) من العاملين بهيئة أقاف مكة المكرمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور فعّال للغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.40) مع دلالة إحصائية قوية($p = 0.000$) ، مما يشير إلى إسهام حقيقي وملموس في رفع كفاءة إدارة الأوقاف، ويسهم التعاون بين الغرف التجارية والأوقاف في تعزيز جودة العمليات المالية والإدارية من خلال تحسين آليات اتخاذ القرار، ورفع مستوى الشفافية، ودعم التوجه الاستثماري في الأوقاف، والبرامج التدريبية والاستشارية تُحسّن من قدرة الأوقاف على إدارة استثماراتها بفاعلية أكبر، وتدعم تطوير مهارات العاملين في مجالات الإدارة والتمويل والاستثمار الوقفي.

الكلمات المفتاحية: الغرف التجارية، إدارة الأوقاف، مكة المكرمة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

The Role of Chambers of Commerce in Developing and Improving Endowment Management: A Case Study in Makkah Almukarramah

Abdulaziz Mohammed Abdullah Al-Obaidi
Master's Researcher, Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
aalzahrani4480@stu.kau.edu.sa

Abdulrahim Abdulhameed Al-Saati
Professor of Islamic Economics and Finance, Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
asaati@kau.edu.sa

Abstract

The study aimed to analyze the reality of the contribution of Chambers of Commerce in developing and managing endowments in Mecca, identify potential areas of cooperation between the Chambers of Commerce and endowment authorities, and explore the main obstacles limiting this institutional role. The study relied on a descriptive-analytical approach and included a sample of 40 employees from the Mecca Endowments Authority. The findings indicated that the Chambers of Commerce play an effective role in developing the management of endowments in Mecca, with a mean score of 3.40 and strong statistical significance ($p = 0.000$), reflecting a tangible contribution to enhancing endowment management efficiency. Moreover, cooperation between the Chambers of Commerce and endowments contributes to improving the quality of financial and administrative processes by enhancing decision-making mechanisms, increasing transparency, and supporting investment orientation in endowments. Additionally, training and consultancy programs improve the capacity of endowments to manage their investments more effectively and support the development of staff skills in administration, finance, and endowment investment.

Keywords: Chambers of Commerce, Endowments Administration, Makkah Al-Mukarramah.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

المقدمة

إن الأوقاف من أقدم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي، وقد لعبت دورًا محوريًا في دعم التنمية البشرية والاقتصادية وتعزيز التكافل الاجتماعي عبر العصور. وفي المملكة العربية السعودية، اكتسب القطاع الوقفي أهمية استراتيجية بوصفه أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد غير الربحي، حيث تسعى الدولة من خلال رؤية المملكة 2030 إلى تطوير قطاع الأوقاف وتحويله إلى رافد اقتصادي مستدام يسهم في تحقيق التنمية الشاملة (الهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 14).

وفي هذا السياق، برزت الغرف التجارية الصناعية السعودية بوصفها مؤسسات أهلية ذات طبيعة اقتصادية وتنموية، تمثل همزة وصل بين القطاعين العام والخاص، وتسعى إلى تحفيز بيئة الأعمال ودعم الابتكار، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ومع توسع مفهوم التنمية المستدامة وتزايد الشراكات بين القطاعات، أصبح من الضروري بحث الدور الممكن للغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها بما يعزز من فاعلية هذا القطاع الحيوي ويضمن استدامته (القحطاني، 2021، ص. 27).

وتُعد منطقة مكة المكرمة نموذجًا متميزًا لوجود عدد كبير من الأوقاف التاريخية والعصرية، ما يجعلها بيئة مثالية لدراسة العلاقة بين الغرف التجارية والمؤسسات الوقفية واستكشاف مجالات التكامل بينهما. لذا جاءت هذه الدراسة بعنوان:

"مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها: دراسة تطبيقية بمكة المكرمة"

لتعالج فجوة معرفية في الأدبيات العربية وتقدّم إطارًا تطبيقيًا يعزز الشراكة بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي.

مشكلة البحث

على الرغم من وجود مؤسسات وقفية عديدة في مكة المكرمة ذات أثر تنموي واجتماعي كبير، إلا أن مساهمة الغرف التجارية في دعم وتطوير إدارة هذه الأوقاف لا تزال محدودة وغير منظمة. ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق المؤسسي بين الجانبين وغياب البرامج التعاونية المستدامة، وضعف التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية (السويلم، 2019، ص. 66).

وتتمثل المشكلة الرئيسة في التساؤل الآتي:

ما الدور الذي يمكن أن تقوم به الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها في مكة المكرمة؟ وما السبل الكفيلة بتفعيل هذا الدور المؤسسي؟

أسئلة البحث

تكمن اسئلة البحث في:

1. ما واقع مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها بمكة المكرمة؟
2. ما المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الغرف التجارية لدعم القطاع الوقفي (الإدارية، التدريبية، الاستشارية، الاستثمارية)؟
3. ما أبرز التحديات التي تحدّ من فاعلية الغرف التجارية في هذا المجال؟
4. ما المقترحات الممكنة لتفعيل دور الغرف التجارية في تطوير الأوقاف وتنميتها؟
5. ما أثر مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف على أدائها المالي والاجتماعي؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة لتوضيح دور الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها من خلال:

1. تحليل واقع مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها في مكة المكرمة.
2. تحديد مجالات التعاون الممكنة بين الغرف التجارية والجهات الوقفية.
3. استكشاف أبرز المعوقات التي تحدّ من هذا الدور المؤسسي.
4. تقديم مقترحات عملية لتعزيز الشراكة بين الغرف التجارية وقطاع الأوقاف.

أهمية البحث

أولًا: الأهمية النظرية:

يسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية حول العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية (الغرف التجارية) والقطاع الوقفي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة. كما يضيف بعدًا جديدًا إلى دراسات إدارة الأوقاف من خلال تحليل دور مؤسسات الأعمال الأهلية في تطوير هذا القطاع الحيوي (آل الشيخ، 2020، ص. 42).

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

يوفر البحث نموذجًا تطبيقيًا لتفعيل التعاون بين الغرف التجارية والمؤسسات الوقفية، مما يمكن صناع القرار في الهيئة العامة للأوقاف والغرف التجارية من تطوير إدارة الأوقاف واستثمار إمكاناتها بكفاءة أعلى (الغرفة التجارية بمكة المكرمة، 2022، ص. 18).

فرضيات البحث

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.
2. الفرضية الثانية: يسهم التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.
3. الفرضية الثالثة: تحدّ التحديات الإدارية والتنظيمية من فاعلية الغرف التجارية في دعم الأوقاف.
4. الفرضية الرابعة: التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية تُعد من أهم أدوات تطوير الأوقاف

حدود البحث

- **الحدود المكانية:** مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية
- **الحدود الزمانية:** 1447هـ – 2025م
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف وتنميتها دون التطرق إلى الأنشطة الخيرية الأخرى.

المصطلحات الإجرائية

الغرف التجارية: مؤسسات أهلية ذات طابع اقتصادي تمثل القطاع الخاص وتعمل على دعم بيئة الأعمال وتنمية الاقتصاد المحلي (وزارة التجارة، 2023، ص. 5).

الأوقاف: أصول مالية أو عينية تُحبس لصالح نفع عام أو خاص وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتدار وفق ضوابط تنظيمية حديثة (الهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 21).

تطوير إدارة الأوقاف: مجموعة الإجراءات والسياسات الرامية إلى رفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات الوقفية لتحقيق الاستدامة المالية والإدارية (محمد، 2024، ص. 33).

الإطار النظري

مفهوم الوقف وأهدافه:

تعريف الوقف:

الوقف في اللغة يعني الحبس والمنع، وفي الاصطلاح الشرعي هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة في وجه من وجوه الخير. وقد عرفه ابن قدامة بأنه "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" أي جعل الأصل لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورّث، وتصرف منفعته في وجوه البر (آل الشيخ، 2020، ص. 18).

وفي السياق السعودي، عرّفت الهيئة العامة للأوقاف الوقف بأنه:

"أصل مملوك تم تخصيصه بصورة دائمة أو مؤقتة لينتفع بريعه في أوجه البر والخير وفق أحكام الشريعة الإسلامية" (الهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 6).

أهداف الوقف:

يهدف الوقف في جوهره إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة من خلال:

1. تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمويل الفئات المحتاجة.
2. تمويل التعليم والصحة والخدمات العامة.
3. المساهمة في استدامة التنمية الاقتصادية عبر الأوقاف الاستثمارية.
4. المحافظة على الهوية الدينية والثقافية (محمد، 2024، ص. 41).

وقد أكدت دراسات عدة أن الأوقاف أسهمت تاريخيًا في تمويل المؤسسات التعليمية والصحية في العالم الإسلامي، وأصبحت اليوم أحد ركائز الاقتصاد الثالث (السويلم، 2019، ص. 71).

أنواع الأوقاف:

تنقسم الأوقاف بحسب الغرض إلى:

- **وقف خيري:** يخصص ريعه لأغراض البر العامة مثل التعليم أو الصحة.

- **وقف ذري (أهلي):** يخصص ريعه لأفراد أو ذرية معينة ثم يُصرف بعد انقطاعهم في المصارف العامة.
- **وقف استثماري:** يُوجّه ريعه لتوليد عوائد مالية تدعم أوقافًا أخرى (آل الشيخ، 2020، ص. 28).

أما من حيث الشكل القانوني، فقد تبنت المملكة منذ عام 2018 نموذج الأوقاف المؤسسية التي تُدار بطريقة احترافية من خلال كيانات وقفية مرخصة تلتزم بمعايير الحوكمة (الهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 22).

إدارة الأوقاف في المملكة العربية السعودية:

التطور التاريخي:

بدأت إدارة الأوقاف في المملكة منذ توحيدها بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية، ثم تطورت لتأسيس الهيئة العامة للأوقاف عام 1437هـ (2016م) لتتولى الإشراف والتنظيم والتنمية الشاملة للقطاع الوقفي (الهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 11).

وقد جاء هذا التحول ضمن سعي الدولة لتفعيل الحوكمة والشفافية وضمان استدامة الأوقاف. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الأصول الوقفية المسجلة تجاوز 120 مليار ريال بنهاية عام 2023، مع نمو سنوي بمعدل 9% (تقرير الأداء السنوي للهيئة العامة للأوقاف، 2023، ص. 15).

التحديات الإدارية:

رغم هذا التطور، تواجه إدارة الأوقاف في المملكة تحديات عدة، من أبرزها:

- ضعف الكفاءات الإدارية في بعض الأوقاف الصغيرة.
- قصور الوعي بأهمية التحول المؤسسي في الإدارة.
- الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل.
- غياب الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص (الحربي، 2022، ص. 33).

ولذلك تبرز الحاجة إلى تعاون الغرف التجارية بوصفها بيت خبرة اقتصادي يمكنه دعم إدارة الأوقاف بالتدريب والاستشارات الاستثمارية.

مفهوم الغرف التجارية:

التعريف والمهام:

الغرف التجارية هي مؤسسات أهلية لا تهدف إلى الربح، تمثل القطاع الخاص وتعمل على تنمية بيئة الأعمال ودعم الاقتصاد المحلي. وقد عرّف نظام الغرف التجارية السعودي الصادر عام 2023 الغرفة التجارية بأنها:

"شخصية اعتبارية مستقلة تُعنى بتمثيل المصالح التجارية والصناعية، وتقديم الخدمات الداعمة لقطاع الأعمال والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية" (وزارة التجارة، 2023، ص. 7).

وتتولى الغرف مهام متعددة تشمل:

- تمثيل منشآت القطاع الخاص أمام الجهات الحكومية.
- تنظيم الفعاليات الاقتصادية.
- تقديم الدراسات والاستشارات.
- دعم برامج المسؤولية الاجتماعية (القحطاني، 2021، ص. 29).

تطور الغرف التجارية في السعودية:

بدأت أول غرفة تجارية في المملكة عام 1946م بمدينة جدة، ثم توالى تأسيس الغرف حتى بلغت اليوم أكثر من 30 غرفة تجارية وصناعية تمثل مختلف مناطق المملكة. ومع تحديث نظامها في عام 2023، أصبحت الغرف تعمل ضمن منظومة موحدة تشرف عليها اتحاد الغرف السعودية (اتحاد الغرف، 2023، ص. 5).

وقد تبنت الغرف في السنوات الأخيرة دورًا أوسع في التنمية المجتمعية، من خلال دعم المبادرات الوقفية، ورعاية المشروعات الاجتماعية والبيئية، وتعزيز برامج التدريب وريادة الأعمال (الغرفة التجارية بمكة، 2022، ص. 23).

دور الغرف التجارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تُعد الغرف التجارية من الأدوات الرئيسة في دعم التنمية الوطنية، حيث تساهم في:

- تطوير بيئة الأعمال عبر تقديم التوصيات للجهات الحكومية.
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل والتدريب.

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- دعم التنمية الاجتماعية عبر تبني مبادرات المسؤولية المجتمعية (السويلم، 2019، ص. 75).

وقد أشار تقرير اتحاد الغرف السعودية (2023، ص. 8) إلى أن مساهمة الغرف في مبادرات التنمية المجتمعية بلغت أكثر من 1.2 مليار ريال خلال السنوات الخمس الأخيرة، ما يعكس اتساع نطاق تأثيرها خارج الإطار الاقتصادي البحت.

العلاقة بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي:

تشكل العلاقة بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي أحد المحاور الحديثة في التنمية المستدامة. إذ يمكن للغرف أن تؤدي دورًا تكامليًا في:

- رفع كفاءة إدارة الأوقاف من خلال التدريب الإداري والمالي.
- تقديم الاستشارات الاستثمارية لتحسين إدارة الأصول الوقفية.
- تعزيز الشراكات بين الأوقاف والقطاع الخاص لإنشاء مشروعات وقفية إنتاجية.
- تحفيز الأوقاف على تبني معايير الحوكمة والإفصاح (آل الشيخ، 2020، ص. 47).

وقد أوضحت دراسة السويلم (2019، ص. 79) أن 67% من المؤسسات الوقفية السعودية تحتاج إلى دعم إداري واستشاري من الغرف التجارية لتطوير أدائها المؤسسي.

الأوقاف ورؤية المملكة 2030:

تضع رؤية المملكة 2030 الأوقاف ضمن منظومة الاقتصاد غير الربحي، حيث تستهدف زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول عام 2030 (رؤية 2030، 2022، ص. 12).

كما تؤكد الرؤية على أهمية تمكين الغرف التجارية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية عبر الشراكات مع المؤسسات الوقفية. وتشير محاور برنامج التحول الوطني إلى أن تطوير الأوقاف يعد أحد أهم الممكنات لتحقيق الاستدامة المالية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022، ص. 14).

نماذج التعاون بين الغرف التجارية والأوقاف:

نموذج مكة المكرمة:

تُعد الغرفة التجارية بمكة من أوائل الغرف التي أطلقت برامج دعم للقطاع الوقفي. فقد أنشأت عام 2021

"لجنة الأوقاف" المعنية بتطوير العلاقة بين رجال الأعمال والمؤسسات الوقفية. ونفذت الغرفة برامج تدريبية بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف شملت 350 متدربًا خلال عامين (الغرفة التجارية بمكة، 2022، ص. 26).

نموذج غرفة الرياض:

أسست غرفة الرياض مركز "الاستدامة والمسؤولية المجتمعية" الذي يقدم برامج استشارية للجهات الوقفية، ويساعدها في تطوير هياكلها المالية والإدارية. كما شاركت في مبادرة "وقف الجامعة" لتأسيس أوقاف تعليمية بالشراكة مع القطاع الخاص (اتحاد الغرف السعودية، 2023، ص. 9).

دور الغرف التجارية في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الوقفي:

إن مساهمة الغرف التجارية في التنمية المستدامة للقطاع الوقفي يمكن أن تتجسد في ثلاث مسارات رئيسة:

- **المسار الإداري:** رفع كفاءة الكوادر الوقفية من خلال التدريب والتأهيل الإداري.
- **المسار الاستشاري:** تزويد الأوقاف بخدمات التخطيط المالي وإدارة الاستثمار.
- **المسار الاستثماري:** دعم إنشاء أوقاف إنتاجية ذات عائد مالي دائم.

وتشير دراسات معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز إلى أن تفعيل الشراكات بين الغرف والأوقاف يمكن أن يزيد من استدامة العائد الوقفي بنسبة تصل إلى 35% خلال خمس سنوات (الحربي، 2022، ص. 41).

التحديات أمام الشراكة بين الغرف التجارية والأوقاف:

تواجه هذه الشراكة عددًا من المعوقات، من أبرزها:

- محدودية التواصل بين اللجان الوقفية والغرف التجارية.
- ضعف الوعي بدور الغرف في القطاع غير الربحي.
- نقص الكفاءات المتخصصة في الاستثمار الوقفي.
- غياب إطار وطني موحد للتعاون المؤسسي (محمد، 2024، ص. 46).

وقد أوصى تقرير الهيئة العامة للأوقاف (2023، ص. 19) بضرورة وضع استراتيجية وطنية للشراكة بين الغرف التجارية والأوقاف تتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات وآليات التمويل والتقييم.

يمكن تلخيص الإطار النظري في أن العلاقة بين الغرف التجارية والأوقاف هي علاقة تكاملية قائمة على المنفعة المتبادلة:

- الغرف تمتلك الخبرة الإدارية والاستثمارية.
- الأوقاف تمتلك الأصول المالية والرسالة المجتمعية.

وبذلك فإن تفعيل التعاون بينهما يحقق أحد أهداف رؤية 2030 المتمثل في تحويل القطاع غير الربحي إلى قطاع تنموي مستدام (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022، ص. 17).

الدراسات السابقة

1. هدفت دراسة آل الشيخ (2020) إلى تحليل إدارة وتنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية من خلال استعراض الأساليب الحديثة في إدارة الأوقاف، مع التركيز على دور التحول المؤسسي وتطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز كفاءة المنظومة الوقفية. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، واستندت إلى عينة من الخبراء والممارسين في القطاع الوقفي لاستقصاء واقع الإدارة الوقفية والتحديات التي تواجهها. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الأوقاف في المملكة لا تزال بحاجة إلى تطوير إداري وهيكلي يواكب المتغيرات الحديثة ويضمن استدامتها واستثمار مواردها بكفاءة (آل الشيخ، 2020، ص. 52). كما خلص الباحث إلى أن التعاون بين المؤسسات الحكومية والغرف التجارية يعد ضرورة لتعزيز تبادل الخبرات وتقديم الدعم الإداري للأوقاف، بما يسهم في رفع كفاءتها التشغيلية وتحقيق أهدافها التنموية.
2. ركزت دراسة محمد عمير سعيد (2024) على تحليل كفاءة إدارة الأوقاف في الجامعات السعودية الناشئة لتمويل التعليم، ونُشرت في مجلة البحوث التربوية والتنمية (المجلد 8، العدد 1). اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي شمل عينة من العاملين والمسؤولين عن الأوقاف الجامعية، وأظهرت النتائج أن ضعف الشراكات مع القطاع الخاص يُعد أبرز معوقات تطوير الأوقاف الجامعية، مما يحد من قدرتها على دعم التمويل وتحقيق الاستدامة المالية (محمد، 2024، ص. 38). كما أشار الباحث إلى ضرورة تفعيل دور الغرف التجارية في دعم الأوقاف التعليمية من خلال تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية لتعزيز كفاءتها الإدارية والاستثمارية. ورغم أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الأوقاف

التعليمية، إلا أنها لم تتناول الدور المؤسسي للغرف التجارية على نطاق أوسع، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية لمعالجة هذه الفجوة البحثية.

3. تناولت دراسة القحطاني (2021) تفعيل دور الغرف التجارية في التنمية الاقتصادية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين الغرف التجارية والقطاع العام في دعم رؤية 2030. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لفحص مساهمة الغرف التجارية في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الشراكات المجتمعية، وأظهرت النتائج أن الغرف التجارية قادرة على تقديم برامج تدريبية واستشارات تدعم تحسين الأداء المؤسسي (القحطاني، 2021، ص. 32). ورغم أن الدراسة ركزت على الجانب الاقتصادي، إلا أنها وضعت أساسًا لفهم قدرة الغرف التجارية على المساهمة في القطاعات الاجتماعية والخيرية عبر استثمار خبراتها المؤسسية، وهو ما يمثل إطارًا مهمًا للدراسات الحالية التي تبحث في دور الغرف التجارية في تطوير وإدارة الأوقاف.

4. هدفت دراسة السويلم (2019) الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، ونُشرت في مجلة البحوث الإدارية (المجلد 20، العدد 1). اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لتقييم مستوى التعاون بين القطاعين، وأظهرت النتائج أن نسبة الشراكات المؤسسية لا تتجاوز 30% من إجمالي المبادرات الاجتماعية في المملكة، ما يعكس محدودية التعاون المؤسسي (السويلم، 2019، ص. 73). وأكدت الدراسة أن ضعف الأطر النظامية وغياب التشريعات الملزمة للتعاون يمثلان عائقًا رئيسًا أمام تنمية الأوقاف وتعزيز المبادرات المجتمعية. وتعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها توفر أرضية لفهم العلاقة بين القطاعين الخاص وغير الربحي، لكنها لم تتناول الغرف التجارية كعنصر رئيس في هذه الشراكات، وهو الجانب الذي يعالجه البحث الحالي.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه الاتفاق:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في إبراز أهمية الدور المؤسسي للقطاع الخاص والشراكات المؤسسية في دعم تطوير القطاعات المختلفة، بما في ذلك الأوقاف. فقد أكدت دراسة آل الشيخ (2020) على ضرورة التعاون بين المؤسسات الحكومية والغرف التجارية لتعزيز الكفاءة التشغيلية للأوقاف، بينما أظهرت دراسة محمد (2024) الحاجة إلى تفعيل دور الغرف التجارية في دعم الأوقاف التعليمية من خلال

الاستشارات المالية والاستثمارية. كما بينت دراسة القحطاني (2021) قدرة الغرف التجارية على تقديم برامج تدريبية واستشارات تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي، وهو ما يعكس إمكانية تطبيق هذه الخبرات في القطاع الوقفي. وكذلك سلطت دراسة السويلم (2019) الضوء على أهمية الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، على الرغم من محدوديتها، وما تشكله الأطر النظامية من عوائق، وهو ما تؤكده الدراسة الحالية أيضًا في سياق الأوقاف بمكة المكرمة. وتتمثل الفكرة المشتركة بين هذه الدراسات والدراسة الحالية في أن تعزيز التعاون المؤسسي والاستفادة من خبرات الغرف التجارية يمثل عاملًا جوهريًا في تطوير وإدارة الأوقاف وزيادة فاعليتها المالية والاجتماعية، مع اختلاف نطاق التطبيق وتركيز الدراسة الحالية على الدور الوقفي بشكل مباشر وتطبيقه على مدينة مكة المكرمة.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب رئيسية تتعلق بنطاق التطبيق والتركيز الموضوعي والطبيعة الميدانية للبحث .أولاً، بينما ركزت دراسة آل الشيخ (2020) على تطوير الأوقاف بشكل عام من منظور إداري واحتاجت إلى تعزيز الشراكات، لم تتناول الدراسة بشكل محدد الدور المباشر للغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف. ثانياً، دراسة محمد (2024) اقتصرت على الأوقاف التعليمية في الجامعات السعودية الناشئة، ولم تتوسع في استكشاف الشراكات المؤسسية بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي على نطاق أوسع. ثالثاً، دراسة القحطاني (2021) تناولت دور الغرف التجارية في التنمية الاقتصادية بشكل عام، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال والشراكات المجتمعية، ولم تتعامل مع القطاع الوقفي كموضوع أساسي للدراسة .رابعاً، دراسة السويلم (2019) درست الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، لكنها لم تخصص الغرف التجارية كعنصر رئيس في هذه الشراكات، كما اقتصرت على نسب الشراكات وأطرها النظامية دون قياس أثرها على الأداء الوقفي. في المقابل، تركز الدراسة الحالية على الدور التطبيقي للغرف التجارية في تطوير وإدارة الأوقاف في مكة المكرمة، وتربط بين التعاون المؤسسي، التدريب، الاستشارات الاستثمارية، والتحديات الإدارية لتقييم تأثيرها بشكل مباشر على الكفاءة المالية والاجتماعية للأوقاف، ما يجعلها تتناول الفجوة البحثية التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

اتبع البحث المنهج الوصفي المسحي؛ حيث يعتبر الأنسب للإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه، وهو يعتمد على وصف الواقع وتحديده كما هو من خلال التعبير عنه كمياً وكيفياً، ويعرف المنهج الوصفي المسحي بأنه "المنهج الذي يعتمد على وصف الواقع وتحديده كما هو في الواقع من خلال التعبير عنه كمياً وكيفياً".

مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة الحالي على (280) فردًا، موزعين بين إداريين وخبراء من منسوبي هيئة الأوقاف بمكة المكرمة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة البحث بطريقة الحصر الشامل؛ نظراً لمحدودية أفراد مجتمع البحث وتجانسه، وقد وزعت الباحث الاستبانة من خلال رابط إلكتروني، حيث اعتمدت الباحث على معادلة كريجسي ومورجان (Krijcie and Morgan, 1970) التي أشارت إلى أن الحد الأدنى المناسب لعينة البحث من المجتمع، وكانت الردود التي حصل عليه الباحث (40) فردا ويمثلون نسبة 14% من المجتمع الكلي للدراسة

مواصفات عينة الدراسة:

فيما يأتي توضيح لمواصفات عينة البحث بحسب ما هو موضح في الجداول الإحصائية الآتية:

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	38	95
أنثى	2	5

يوضح نتائج جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع إلى وجود تباين كبير بين الذكور والإناث في العينة، حيث شكّل الذكور الغالبية العظمى بنسبة 95%من إجمالي أفراد العينة، مقابل 5%فقط للإناث

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

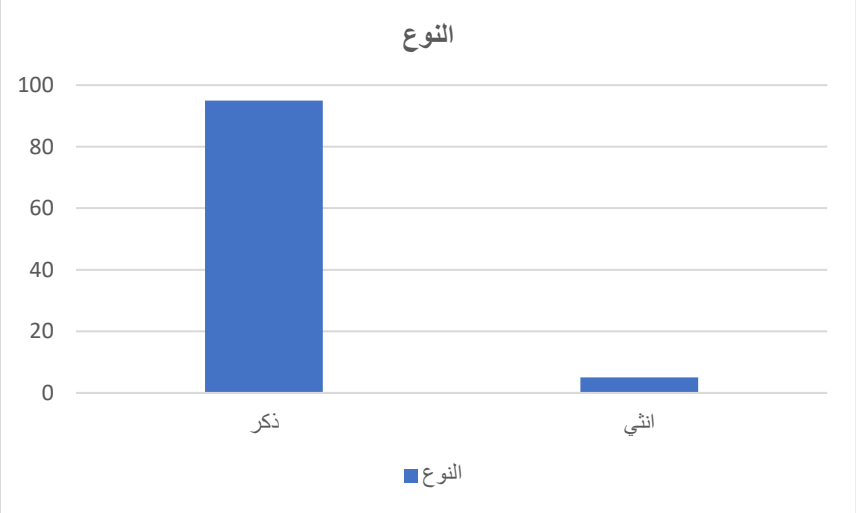

شكل (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	1	2.5
بكالوريوس	23	57.5
ماجستير	13	32.5
دكتوراه	3	7.5

يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، حيث يتبيّن أن فئة حملة البكالوريوس جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 57.5%، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين يمتلكون مؤهلاً علمياً متوسطاً إلى متقدّم. كما تظهر النتائج أن فئة حملة الماجستير تمثل 32.5% من العينة، وهو ما يعكس وجود نسبة ملحوظة من الأفراد ذوي المستويات العلمية العليا. أما فئة حملة الدكتوراه فقد بلغت 7.5%، في حين شكّلت فئة الدبلوم النسبة الأقل بواقع 2.5% فقط.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

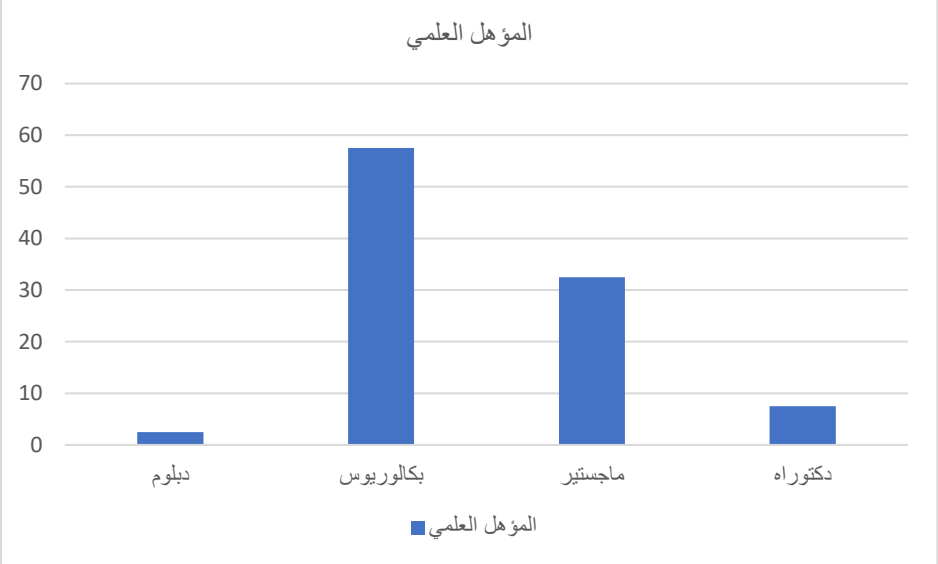

شكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	15
5 إلى أقل من 10 سنوات	5	12.5
10سنوات فأكثر	29	72.5

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث يُلاحظ أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي فئة من لديهم 10سنوات فأكثر من الخبرة بنسبة 72.5%، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة مهنية طويلة تعكس مستوى عالياً من المعرفة بالمجال. كما تبين أن فئة الخبرة أقل من 5 سنوات تشكل 15%من العينة، في حين بلغت نسبة من تتراوح خبرتهم بين 5إلى أقل من 10 سنوات نحو 12.5%.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

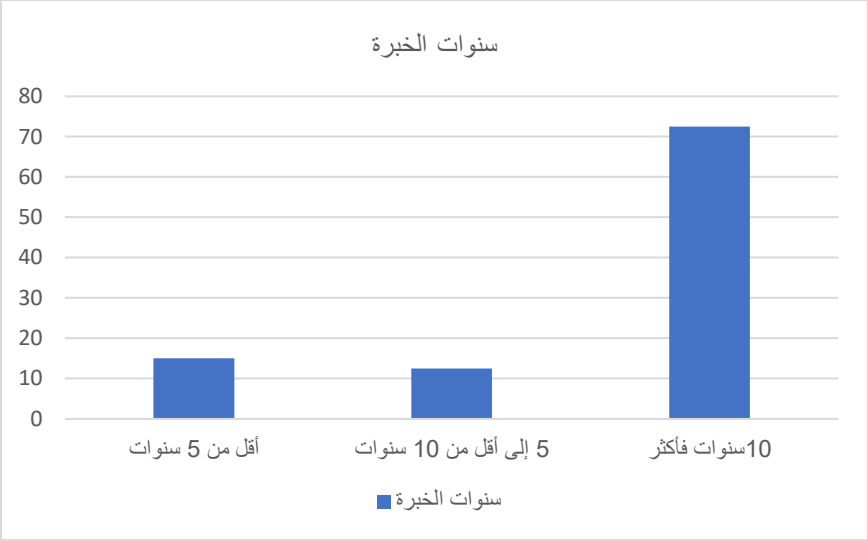

شكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير دورك فى القطاع الوقفى

دورك في القطاع الوقفي	العدد	النسبة المئوية
ناظر وقف	0	0
مشرف وقف	3	7.5
عضو مجلس نظارة	1	2.5
مستفيد من الوقف	7	17.5
مهتم بالأوقاف	22	55
موظف في جهة وقفية	7	17.5

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير دور المشاركين في القطاع الوقفي، حيث يظهر أن فئة المهتمين بالأوقاف جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 55%، ما يشير إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة ليسوا عاملين بشكل مباشر في القطاع الوقفي، بل لديهم اهتمام ومتابعة لشؤونه. كما تبين أن فئتي المستفيدين من الوقف والموظفين في جهات وقفية تمثلان نسبة متساوية بلغت 17.5%لكل منهما، مما يعكس وجود شريحة من الأفراد المرتبطين بالقطاع سواء من خلال الاستفادة أو العمل. أما فئة مشرفي الأوقاف فقد بلغت 7.5%، بينما لم يُسجَّل أي فرد ضمن فئة ناظر الوقف بنسبة 0%، في حين شكّل أعضاء مجلس النظارة نسبة 2.5%

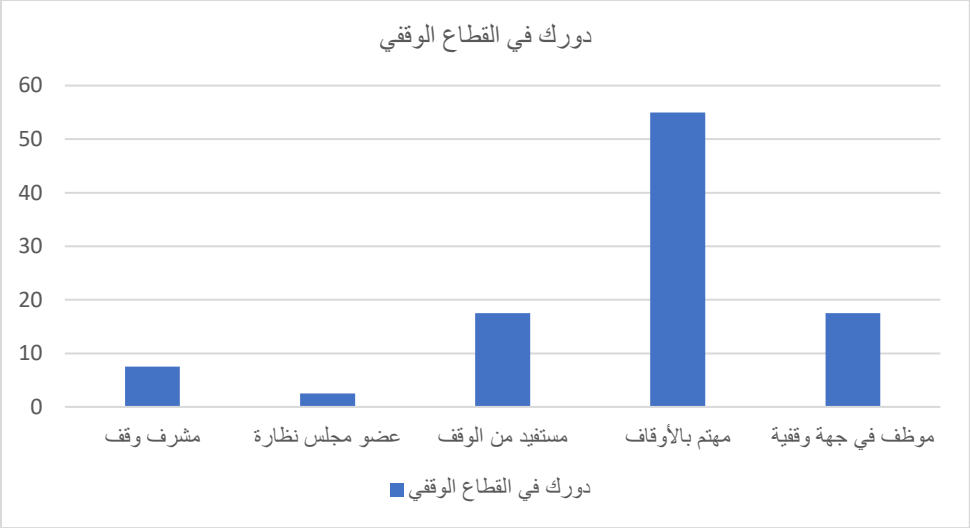

شكل (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير دورك في القطاع الوقفي

جدول (5) المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
4.20 فما فوق	أوافق بشدة
من 3.40 الى أقل من 4.20	أوافق
من 2.60 الى أقل من 3.40	محايد
من 1.80 الى أقل من 2.60	أعارض
أقل من 1.80	أعارض بشدة

وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها بالطرق الآتية:

أولاً: صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة البحث بالآتي:

الأولي: صـــدق الاتســـاق الداخلي: تم التأكد منه من خلال إيجاد معامل الارتباط "بيرســـون" (Pearson Correlation Coefficient)، وذلك لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت نتائج الصدق الداخلي كما يأتي:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

جدول رقم (6) يوضح معاملات الارتباط (Pearson) لمحاور أداة الدراسة

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول: مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة	1.00
المحور الثاني: التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي	0.728
المحور الثالث: التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الغرف التجارية في دعم الأوقاف	0.690
المحور الرابع: دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف	0.713

يوضح الجدول معاملات الارتباط (Pearson)لمحاور أداة الدراسة، حيث سجل المحور الأول المتعلق بـ "مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة" معامل ارتباط 1.00، مما يعكس الثبات التام لهذا المحور. أما المحور الثاني الخاص بـ "التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي" فقد بلغ معامل ارتباطه 0.728، مما يشير إلى درجة ارتباط قوية ومقبولة. وبلغ معامل ارتباط المحور الثالث المتعلق بـ "التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الغرف التجارية في دعم الأوقاف0.690 "، وهو ما يدل على قوة ارتباط جيدة. بينما سجل المحور الرابع الخاص بـ "دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف" معامل ارتباط قدره 0.713، ما يعكس ارتباطاً قوياً بالمقياس العام. وتشير هذه النتائج إلى أن جميع محاور أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، مما يجعلها مناسبة لقياس المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة.

الثاني: ثبات أداة البحث:

تم التأكد من ثبات أداة البحث من خلال إيجاد معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) قيم معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة

المحور	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة	0.942
المحور الثاني: التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي	0.966
المحور الثالث: التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الغرف التجارية في دعم الأوقاف	0.852
المحور الرابع: دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف	0.866
الاستبانة ككل	0.946

يوضح الجدول قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة، حيث يظهر أن جميع المحاور تتمتع بدرجة عالية من الثبات. فقد سجل المحور الأول المتعلق بـ "مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة

الأوقاف بمكة المكرمة" معامل ألفا كرونباخ قدره 0.942، وهو ما يدل على مستوى ممتاز من الثبات. أما المحور الثاني الخاص بـ "التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي" فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.966، مما يعكس درجة عالية جداً من الاتساق الداخلي. بينما سجل المحور الثالث المتعلق بـ "التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الغرف التجارية في دعم الأوقاف" معامل 0.852، وبلغ معامل المحور الرابع الخاص بـ "دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف0.866 "، وهما قيمتان تعكسان مستوى جيداً من الثبات. وبالنسبة للاستبانة ككل، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.946، مما يشير إلى أن أداة البحث تتمتع بموثوقية عالية، ويمكن الاعتماد عليها في قياس المتغيرات موضوع الدراسة بدقة.

المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات الإحصائية تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج، ومن ثم تفسيرها ومناقشتها، ومن هذه الأساليب ما يأتي:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية؛ لوصف خصائص عينة البحث، ولتحديد استجابات أفراد عينة البحث تجاه كل عبارة من عبارات الاستبانة.
2. معامل ارتباط "بيرسون" (Pearson Correlation Coefficient)؛ للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.
3. معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (Alpha Cronbach)؛ للتحقق من ثبات الاستبانة.
4. اختبار " (t) لعينة واحدة" (One-Sample t-test) لمقارنة متوسط مجموعة بيانات.

مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضـية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصـائية بين مسـاهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.

للإجابة عن الفرضية المرتبطة بمساهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة، تم استخراج وحساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

جدول رقم (8) يوضح مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تسهم الغرف التجارية في تحسين التخطيط الإداري للأوقاف في مكة المكرمة.	3.50	0.961
تدعم الغرف التجارية وضع سياسات تشغيلية أكثر فعالية للأوقاف.	3.43	0.844
توفر الغرف التجارية مبادرات تسهم في رفع جودة إدارة الأوقاف.	3.60	0.778
تساعد الغرف التجارية في تبني ممارسات حديثة في إدارة الأوقاف.	3.40	0.841
تقوم الغرف التجارية بدور مؤثر في تطوير البنية التنظيمية للأوقاف.	3.23	0.947
تعزّز الغرف التجارية التنسيق بين الجهات المعنية لتطوير إدارة الأوقاف.	3.45	0.904
يوجد أثر ملموس لمبادرات الغرف التجارية على كفاءة إدارة الأوقاف بمكة.	3.25	0.981

يوضح الجدول نتائج مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة من حيث متوسطات الإجابات والانحراف المعياري لكل عبارة، حيث يتبين أن جميع العبارات حصلت على متوسطات تتراوح بين 3.23و3.60، مما يشير إلى تقدير إيجابي لمستوى مساهمة الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف، وإن بدرجات متفاوتة. وقد سجلت العبارة "توفر الغرف التجارية مبادرات تسهم في رفع جودة إدارة الأوقاف " أعلى متوسط حسابي قدره 3.60مع انحراف معياري 0.778، مما يعكس اتفاق نسبياً قوياً بين أفراد العينة حول أهميتها. في حين سجلت عبارة "تقوم الغرف التجارية بدور مؤثر في تطوير البنية التنظيمية للأوقاف " أدنى متوسط حسابي 3.23مع انحراف معياري 0.947، مما يشير إلى تقدير أقل نسبياً لهذه المساهمة مقارنة بالعبارات الأخرى. ويشير الانحراف المعياري للعبارات إلى تباين محدود في آراء المشاركين، مما يدل على وجود درجة مقبولة من الاتفاق حول دور الغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.

جدول رقم (9) يوضح اختبار (T- test) لقياس مدي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T.TEST)	القيمة الاحتمالية
مساهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.	3.40	0.131	68.404	0.000

توضح نتائج الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين مساهمة الغرف التجارية وتطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة .فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.40) وهو أعلى من المتوسط النظري، مما يعكس اتفاقًا عامًا بين أفراد العينة على أن للغرف التجارية دورًا مؤثرًا في تطوير إدارة الأوقاف. كما أن الانحراف المعياري المنخفض (0.131) يدل على تجانس آراء المبحوثين وعدم تباينها بشكل كبير. وقد جاءت قيمة اختبار (T-test) مرتفعة جدًا (68.404)، مما يعكس قوة الفروق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المفترض.

وبما أن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من (0.05)، فإن ذلك يؤكد دلالة هذه النتائج إحصائيًا، ويعني قبول الفرض القائل بوجود علاقة ذات تأثير بين إسهامات الغرف التجارية وجهود تطوير إدارة الأوقاف في مكة المكرمة، بما يشير إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الجانبين لدعم كفاءة العمل الوقفي وتنميته.

الفرضية الثانية: يسهم التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.

للإجابة عن الفرضية المرتبطة بمساهمة التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي، تم استخراج وحساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10) يوضح التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يسهم التعاون بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية للأوقاف.	3.88	0.822
يؤدي التعاون المؤسسي إلى تعزيز الشفافية المالية في المشاريع الوقفية.	4.05	0.876
يساهم التعاون في توجيه الاستثمارات الوقفية بشكل أكثر فعالية.	4.18	0.958
يسهم التعاون بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع الأثر الاجتماعي للأوقاف.	4.13	0.853
يؤدي التعاون المشترك إلى تحسين استدامة المشاريع الوقفية.	4.08	0.917
يعزز التعاون المؤسسي تبادل الخبرات بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي.	4.15	0.834
يسهم هذا التعاون في تطوير مؤشرات الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.	4.07	0.829

يوضح الجدول نتائج التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، حيث تبين أن جميع العبارات حصلت على متوسطات مرتفعة تتراوح بين 3.88و4.18، مما يشير إلى تقدير عالٍ من قبل أفراد العينة لأهمية التعاون المؤسسي في تحسين الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف. وقد سجلت العبارة "يساهم التعاون في توجيه الاستثمارات الوقفية بشكل أكثر فعالية "أعلى متوسط حسابي قدره 4.18مع انحراف معياري 0.958، ما يعكس اتفاقاً كبيراً على فعالية هذا التعاون في تعزيز استثمار الأوقاف. أما العبارة "يسهم التعاون بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية للأوقاف "فقد سجلت أدنى متوسط حسابي 3.88مع انحراف معياري 0.822، مما يدل على تقدير إيجابي لكنها الأقل نسبياً بين العبارات. ويشير الانحراف المعياري للعبارات إلى تفاوت محدود في آراء المشاركين، مما يعكس وجود اتفاق عام حول أهمية التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

جدول رقم (11) يوضح اختبار (T- test) لقياس مدي إسهام التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T.TEST)	القيمة الاحتمالية
التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.	4.07	0.098	109.392	0.000

يوضح نتائج الجدول إلى وجود إسهام واضح وذي دلالة إحصائية للتعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي في رفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف .فقد سجّل المتغير متوسطًا حسابيًا مرتفعًا بلغ (4.07)، وهو ما يعكس اتفاقًا قويًا بين أفراد العينة حول فعالية هذا التعاون وأثره الإيجابي. كما أن الانحراف المعياري (0.098) جاء منخفضًا للغاية، مما يدل على ارتفاع درجة تجانس آراء المبحوثين بشأن هذه القضية.

أما قيمة اختبار (T-test) التي بلغت (109.392) فهي قيمة كبيرة تشير إلى وجود فروق جوهرية بين المتوسط الفعلي والمتوسط النظري، وتعزز من قوة النتائج. كما أن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل بكثير من مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد دلالة الفروق إحصائيًا. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي يسهم بشكل فعّال في تحسين الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف، ويعكس أهمية تعزيز هذا التعاون لتحقيق مزيد من الكفاءة

الفرضية الثالثة: تحدّ التحديات الإدارية والتنظيمية من فاعلية الغرف التجارية في دعم الأوقاف.

للإجابة عن الفرضية المرتبطة بالتحديات الإدارية والتنظيمية التي تحد من فاعلية الغرف التجارية في دعم الأوقاف، تم استخراج وحساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح التحديات الإدارية والتنظيمية التى تواجه الغرف التجارية فى دعم الأوقاف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُحد البيروقراطية الإدارية من قدرة الغرف التجارية على دعم الأوقاف.	3.88	0.791
تشكل محدودية الموارد التنظيمية تحدياً أمام تقديم خدمات فعالة للأوقاف.	3.83	0.813
تؤثر التعقيدات الإجرائية على سرعة تنفيذ مبادرات دعم الأوقاف.	3.93	0.764
يعد نقص التنسيق بين الجهات المعنية أحد التحديات المؤثرة على فاعلية الدعم.	4.15	0.770
يحدّ ضعف اللوائح أو عدم وضوحها من دور الغرف التجارية في تطوير القطاع الوقفي.	4.10	0.709
تؤثر محدودية الكفاءات المتخصصة في بعض الغرف التجارية على جودة خدماتها المقدمة للأوقاف.	4.18	0.675
تمثل التحديات الإدارية عاملاً يقلل من فاعلية الغرف التجارية في دعم الأوقاف.	4.08	0.616

يوضح الجدول نتائج التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الغرف التجارية في دعم الأوقاف من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، حيث تبين أن متوسطات الإجابات تتراوح بين 3.83 و4.18، مما يشير إلى أن المشاركين يرون وجود تحديات واضحة تؤثر على فعالية دور الغرف التجارية في دعم الأوقاف. وقد سجلت العبارة "تؤثر محدودية الكفاءات المتخصصة في بعض الغرف التجارية على جودة خدماتها المقدمة للأوقاف "أعلى متوسط حسابي 4.18مع انحراف معياري 0.675، ما يعكس إدراك المشاركين لأهمية الكفاءات المتخصصة في تحسين جودة الخدمات. بينما سجلت عبارة "تشكل محدودية الموارد التنظيمية تحدياً أمام تقديم خدمات فعالة للأوقاف "أدنى متوسط حسابي 3.83مع انحراف معياري 0.813، مما يدل على وجود تقدير أقل نسبياً لهذه المشكلة مقارنة بالتحديات الأخرى. ويشير الانحراف المعياري المنخفض نسبياً لمعظم العبارات إلى اتفاق نسبي بين المشاركين حول طبيعة هذه التحديات وأثرها على كفاءة الغرف التجارية في دعم الأوقاف.

الفرضية الرابعة: التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية تُعد من أهم أدوات تطوير الأوقاف.

للإجابة عن الفرضية المرتبطة بالتدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية، تم استخراج وحساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (13) يوضح دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تسهم الدورات التدريبية المقدمة من الغرف التجارية في رفع مهارات القائمين على الأوقاف.	4.20	0.758
تمثل الاستشارات الاستثمارية عاملاً مهماً في تحسين استراتيجيات الاستثمار الوقفي.	4.28	0.679
يساعد التدريب على تبني أفضل الممارسات في الإدارة الوقفية.	3.95	0.815
تساهم البرامج التدريبية في تطوير القدرات الإدارية لدى منسوبي القطاع الوقفي.	4.38	0.667
تعزز الاستشارات الاستثمارية قدرة الأوقاف على تحقيق عوائد مالية مستدامة.	4.30	0.687
توفر الغرف التجارية برامج تدريبية متخصصة تلبي احتياجات القطاع الوقفي.	3.63	1.125
يُعد التدريب والاستشارات المقدمة من الغرف التجارية من أبرز أدوات تطوير الأوقاف	3.70	1.114

يوضح الجدول نتائج دور التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأوقاف من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، حيث تشير النتائج إلى تقدير مرتفع من المشاركين لأهمية التدريب والاستشارات في تعزيز كفاءة إدارة الأوقاف، مع تفاوت نسبي بين العبارات.

جاءت العبارة "تساهم البرامج التدريبية في تطوير القدرات الإدارية لدى منسوبي القطاع الوقفي "في المرتبة الأعلى بمتوسط 4.38وانحراف معياري 0.667، مما يعكس اتفاقاً كبيراً بين أفراد العينة على أثر التدريب في تعزيز الكفاءات الإدارية. وتلتها عبارة "تعزز الاستشارات الاستثمارية قدرة الأوقاف على تحقيق عوائد مالية مستدامة "بمتوسط 4.30، ثم عبارة "تمثل الاستشارات الاستثمارية عاملاً مهماً في تحسين استراتيجيات الاستثمار الوقفي "بمتوسط 4.28، مما يدل على إدراك المشاركين لأهمية الاستشارات الاستثمارية في تحسين أداء الأوقاف من الناحية المالية والاستثمارية.

كما سجلت العبارة "تسهم الدورات التدريبية المقدمة من الغرف التجارية في رفع مهارات القائمين على الأوقاف "متوسط 4.20، وعبارة "يساعد التدريب على تبني أفضل الممارسات في الإدارة الوقفية "متوسط 3.95، مما يعكس تقديراً إيجابياً، وإن بدرجة أقل، لأثر التدريب على تبني الممارسات الإدارية المثلى.

بينما حصلت العبارتان "توفر الغرف التجارية برامج تدريبية متخصصة تلبي احتياجات القطاع الوقفي " و"يُعد التدريب والاستشارات المقدمة من الغرف التجارية من أبرز أدوات تطوير الأوقاف" على أدنى متوسطين 3.63و3.70 على التوالي، مع انحراف معياري مرتفع نسبياً 1.125) و1.114(، ما يشير إلى وجود تباين في آراء المشاركين حول مدى شمولية البرامج التدريبية وفاعلية الاستشارات المقدمة.

بشكل عام، تعكس النتائج أن التدريب والاستشارات الاستثمارية تمثل أدوات فعالة في تطوير الأوقاف، مع تأكيد على الدور الكبير للبرامج التدريبية في رفع الكفاءات الإدارية، بينما يظهر التباين في بعض العبارات الحاجة إلى تحسين ملاءمة البرامج التدريبية لتلبية احتياجات جميع المستفيدين.

جدول رقم (14) يوضح اختبار (T- test) لقياس مدي اسهام التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأداء في الأوقاف.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T.TEST)	القيمة الاحتمالية
اسـهام التدريب والاسـتشـارات الاسـتثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأداء في الأوقاف.	4.06	0.304	35.358	0.000

يوضح نتائج الجدول إلى وجود إسهام واضح وذي دلالة إحصائية للتدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأداء في الأوقاف .فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.06)، وهو متوسط مرتفع يدل على اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية وتأثير هذه البرامج التدريبية والاستشارية في تحسين كفاءة العمل الوقفي. كما يظهر الانحراف المعياري (0.304) مستوى مقبولًا من التجانس بين آراء المبحوثين، وإن كان أعلى نسبيًا من الجداول السابقة، مما يعكس وجود بعض التباين الطبيعي في تقييم أفراد العينة.

أما قيمة اختبار (T-test) التي بلغت (35.358)، فهي قيمة كبيرة تشير إلى وجود فروق معنوية بين المتوسط الفعلي والمتوسط النظري، مما يعزز قوة التأثير الذي يتركه التدريب والاستشارات الاستثمارية على الأداء الوقفي. كما أن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل بكثير من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يؤكد دلالة النتائج إحصائيًا. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التدريب والخدمات الاستشارية الاستثمارية المقدمة من الغرف التجارية تُعد أحد العناصر الجوهرية في تطوير الأداء بالأوقاف، مما يستدعي تعزيزها وتوسيع نطاقها لدعم استدامة القطاع الوقفي ورفع كفاءته.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج ومن أهمها الآتي:

1. وجود دور فعّال للغرف التجارية في تطوير إدارة الأوقاف بمكة المكرمة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.40) مع دلالة إحصائية قوية($p = 0.000$) ، مما يشير إلى إسهام حقيقي وملموس في رفع كفاءة إدارة الأوقاف.
2. ارتفاع مستوى التعاون المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي، حيث كان المتوسط الحسابي (4.07) مع قيمة T مرتفعة جدًا، مما يدل على أن هذا التعاون يُعد أحد العوامل الرئيسة في تحسين الأداء المالي والاجتماعي للأوقاف.
3. يسهم التعاون بين الغرف التجارية والأوقاف في تعزيز جودة العمليات المالية والإدارية من خلال تحسين آليات اتخاذ القرار، ورفع مستوى الشفافية، ودعم التوجه الاستثماري في الأوقاف.
4. وجود قناعة قوية لدى أفراد العينة بأن الغرف التجارية تمثل شريكًا استراتيجيًا في تنمية الأوقاف، إذ أظهرت النتائج مستويات عالية من الاتفاق على أهمية مبادراتها وبرامجها التنظيمية.
5. إسهام التدريب والاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية في تطوير الأداء الوقفي بشكل واضح؛ فقد بلغ المتوسط (4.06) بدلالة إحصائية قوية، مما يؤكد أن بناء القدرات يعد عنصرًا محوريًا في رفع كفاءة الكوادر الوقفية.
6. البرامج التدريبية والاستشارية تُحسّن من قدرة الأوقاف على إدارة استثماراتها بفاعلية أكبر، وتدعم تطوير مهارات العاملين في مجالات الإدارة والتمويل والاستثمار الوقفي.

التوصيات

1. تعزيز الشراكة المؤسسية بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي من خلال اتفاقيات تعاون مستدامة تركز على تحسين الأداء الإداري والمالي للأوقاف.
2. تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع الوقفي تشمل مهارات الإدارة الحديثة، وإدارة الاستثمار، والحوكمة، لضمان رفع الكفاءة البشرية.
3. توسيع نطاق الاستشارات الاستثمارية التي تقدمها الغرف التجارية للأوقاف بهدف دعم اتخاذ القرار وتوجيه الاستثمارات نحو مجالات أكثر ربحية واستدامة.
4. تحسين البنية التنظيمية والإجرائية لإدارة الأوقاف من خلال تبني ممارسات الحوكمة والشفافية التي تدعم تطوير القطاع وتعزز الثقة لدى المستفيدين.

المقترحات

1. إنشاء مركز متخصص داخل الغرفة التجارية لدعم تنمية الأوقاف يقدم خدمات التدريب، الاستشارات، التحليل المالي، وإدارة المخاطر الوقفية.
2. إطلاق منصة إلكترونية مشتركة بين الغرف التجارية والقطاع الوقفي تُعنى بربط الجهات الوقفية بالخبراء والمستشارين والفرص الاستثمارية.
3. إعداد دليل إجرائي موحد لإدارة الأوقاف بالتعاون بين الغرف التجارية والجهات التنظيمية، يوضح الخطوات المثلى للإدارة والحوكمة والاستثمار.

قائمة المراجع

1. آل الشيخ، عبد الرحمن. (2020). إدارة وتنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، ص. 42.
2. الهيئة العامة للأوقاف. (2023). تقرير أداء قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الهيئة، ص. 14، 21.
3. الغرفة التجارية بمكة المكرمة. (2022). التقرير السنوي للغرفة التجارية بمكة المكرمة. مكة المكرمة: مطابع الغرفة، ص. 18.

4. القحطاني، محمد. (2021). تفعيل دور الغرف التجارية في التنمية الاقتصادية الوطنية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 15(2)، ص. 27.
5. السويلم، عبد الله. (2019). الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث الإدارية، 20(1)، ص. 66.
6. محمد، عمير سعيد. (2024). واقع إدارة الأوقاف في الجامعات السعودية الناشئة لتمويل التعليم. مجلة البحوث التربوية والتنمية، 8(1)، ص. 33.
7. وزارة التجارة. (2023). نظام الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية. الرياض: الإدارة العامة للتشريعات.
8. اتحاد الغرف السعودية. (2023). التقرير السنوي لأداء الغرف التجارية السعودية. الرياض، ص. 5، 8، 9.
9. الحربي، فهد. (2022). التكامل المؤسسي بين الغرف التجارية والقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 34(2)، ص. 33–41.
10. وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2022). تقرير متابعة تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030. الرياض: إدارة الرؤية، ص. 9، 14، 17.
11. رؤية المملكة 2030. (2022). وثيقة مستجدات الرؤية والتقدم نحو تحقيق الأهداف. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ص. 12.
12. آل سعد، ناصر. (2021). تفعيل الشراكة بين الغرف التجارية والمؤسسات الوقفية لتحقيق الاستدامة المالية. مجلة التنمية والإدارة الحديثة، 6(2)، ص. 45.
13. اتحاد الغرف السعودية. (2023). التقرير السنوي لأداء الغرف التجارية السعودية. الرياض، ص. 10.
14. الخطيب، محمد. (2020). مناهج البحث في العلوم الإدارية. جدة: دار الصفوة، ص. 24–2